الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط

أ.ة. نعيمة عميروش
قسم التاريخ- جامعة الجزائر

لقد ازدهرت الحياة التجارية في المغرب الأوسط الإسلامي وبخاصة في بداية القرن التاسع الميلادي، فكانت الموانئ الساحلية التي أنشأها الملاحة الأندلسيين بمثابة أول خطوة نجم عنها تكوين مدن بحرية كتنس الحديثة ووهران وبونة الحديثة ومرسى الخزر ومرسى الدجاج وميناء بجاية، وهو ما تبرزه جليا كتب الرحالة على رأسهم ابن حوقل في القرن الثامن الميلادي والبكري في القرن العاشر والإدريسي في القرن الثاني عشر الميلادي من خلال ذكرهم لموانئ ومراسي المغرب الأوسط ودورها في نشوء أهم طرق الملاحة البحرية في البحر المتوسط مع الإشارة إلى نشاط التجار الأندلسيين في هذه الموانئ[1].

كما أن الموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به المغرب الإسلامي المطل على البحر الأبيض المتوسط جعله محط أنظار الدول المتوسطية التي تسعى لتوسيع مصالحها التجارية والتوغل في القارة الإفريقية طيلة العصور الوسطى. حيث أُبرمت في القرن الثاني عشر الميلادي وتزامنا مع الحركة الصليبية ونمو الحركة التجارية للمدن الإيطالية، سلسلة من الاتفاقيات بين المغرب الإسلامي والإيطاليين

تواصلت إلى بداية القرن السابع عشر الميلادي، فكانت جنوا وبيزة الرائدتين في التجارة مع سواحل المغرب الأوسط، حيث سجلت أسبقية وجودهما في الحوض الغربي للبحر المتوسط منذ بداية القرن الثاني عشر الميلادي، وهو ما يتجلى في الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الدولة المرابطية مع جمهورية بيزة، حيث في سنة 1133 م، حيث أبحرت باخرتان مغربيتان إلى بيزة من طرف ملك المغرب علي بن يوسف بن تاشفين حملت على ظهرها بعثة دبلوماسية وهناك جرت مفاوضات بين الدولتين وتم على إثرها التوقيع على معاهدة سلام وتجارة سنة 1133م[2].

وفي سنة 1155م عقدت الدولة الموحدية اتفاقية مع جمهورية جنوة تضم عددا من البنود التجارية تتعلق بتجارة الجنويين في تونس وطرابلس وسبتة وسلا وبجاية كما هدفت هذه الاتفاقية إلى حفظ السلام بين البلدين وضمان علاقات طيبة[3]، وكانت الدولة الموحدية تحدد الموانئ التي ترسو فيها السفن المسيحية، ففي سنة 1186م أبرمت معاهدة مع تجار بيزا لم تسمح لهم بالمتاجرة إلاّ في سبته، ووهران، وبجاية، وتونس، والمرية، ولا ترسو سفنهم في بقية الموانئ المغربية إلاّ في حالة الظروف المناخية السيئة[4]، كما انضمت بعد ذلك كل من مدينة أمالفي ومدينة البندقية ومرسيليا إلى المنافسة التجارية على موانئ الساحل الشرقي[5]، كما صب القطلانيون انشغالهم منذ القرن الثالث عشر على النواحي والسيطرة على أهم

الموانئ المغربية كبجاية وتونس والمهدية ووهران والجزائر وطنجة وسبتة والجزيرة وجبل طارق[6].

ولعلّ تطور تجارة مدن المغرب الأوسط واهتمام المدن الإيطالية بها، دعمه اهتمام السلطة بإنشاء المؤسسات الاقتصادية والتجارية كدور صناعة السفن، الأسواق، القيسريات، والأهم بالنسبة لهؤلاء التجار المسيحيين المتوافدين إلى موانئ المغرب الأوسط، هو الاهتمام بإنشاء الفنادق التي تعتبر المأوى الوحيد لهم.

وقد شجعت الفنادق الموجودة في بجاية مثلا، التجار المسيحيين على المجيء والمكوث بها، خصوصا في القرن الثالث عشر الميلادي عندما سمحت الدولة الموحدية للتجار المسيحيين الجنويين والبيزيين والمرسليين ببناء فنادق لهم[7]، وهذا ما يعني أن هؤلاء التجار الأوروبين أصبحوا يمتلكون امتيازات اقتصادية مهمة في المنطقة، واكتسبوا مراكز تجارية ثابتة، وأن السلطة الحاكمة تشجعهم على الاستمرار في نشاطهم التجاري، ومن الطبيعي أن يزداد إنشاء فنادق التجار المسيحيين في كل الموانئ والمدن الساحلية والتجارية في المغرب.

فما هو دور الفندق في تدعيم تجارة المدن المتوسطية في موانئ المغرب الأوسط ؟ وكيف كانت سياسة السلطة المغربية تجاه هذه المؤسسات ؟ من هو المسؤول عنها ؟ كيف تم تنظيمها ؟. هذا ما سوف نحاول الكشف عنه من خلال هذه الدراسة.

لقد تعددت التسميات التي تطلق على المنشآت المعدة لاستقبال المسافرين في الدولة الإسلامية، ووردت بأسماء مختلفة فسميت في بلاد الشام (الخانات) والتي يعود أصلها إلى اللغة الفارسية، حيث كانت تعني المبنى المقام على الطريق لإيواء القوافل والجنود، وفي مصر الوكالات أو (قيسارية) وهي رومانية أو(كارافان سراي) وهي تركية وتعني (قصر القافلة)، و(سمسرة) في اليمن، و(فندق) في المغرب والاندلس التي يرجح البعض أنها واردة من اليونانية (Pandokeion)[8].

والفندق في المغرب الإسلامي هو اصطلاح يدل على محل للنزول أو لإقامة المسافرين خاصة من التجار ودوابهم وسلعهم، وهو عبارة عن مبنى كبير به مجموعة من الحجرات، تعرف بالبيوت، جميعها تحيط وتشرف على فناء رئيسي يتوسط المبنى، وتتكون معظم الفنادق من دورين، ولها مدخل واحد بوابته ضخمة يسمح بدخول الدواب التي يتم بواسطتها نقل السلع من وإلى الفندق[9].

وقد شاع استخدام مصطلح الفندق في أقطار المغرب الإسلامي، حيث عرف منذ عهد مبكر، فقد كان يوجد في القرن الثالث الهجري/ التاسع والعاشر الميلاديين، فندق بميلة في المغرب الأوسط يسمى فندق فرجون نسبة لمالكه، وفندق البلزميين بالقيروان برقادة[10]، وبما أن ميلة مدينة صغيرة، فهذا يؤكد وجود الفنادق قبل هذه الفترة خصوصا بالمدن الكبرى[11].

وقد كان لكلمة فندق في المغرب الإسلامي دلالة واستعمال قد لا ينطبق أحيانا على المفهوم المتعارف عليه، وهو ما تحدده المهام التي ارتبطت بالفنادق، والتي يمكن أن نستخلصها من خلال بعض الإشارات الواردة في المصادر الإسلامية، حيث نجد أكثر المهام شيوعا لفنادق المغرب ما يلي :

استعمال الفنادق للإقامة -نزل-، حيث كانت مكانا لإيواء الغرباء، وقد تعددت هذه الفنادق في المغرب كما تشير إليه كتب الرحالة، وكانت مقصدا للغرباء من مختلف الطبقات الإجتماعية، حيث يشير حسن الوزان إلى بعض الممارسات الرذيلة التي كانت تنتشر في فنادق فاس[12]. وكان عددها كبيرا حيث يذكر السبتي ثلاثمئة وستون فندقا بسبتة[13]، وبلغ عدد الفنادق في فاس المعدة للتجار والمسافرين والغرباء أربعمائة فندق وسبعة وستون فندقا أيام الناصر الموحدي[14]، ويرجع إزدياد عدد هذه الفنادق كون بعضها جمعت بين الإقامة والمهام التجارية فنجد :

استعمال الفنادق كوكالات تجارية تقوم بإستقبال وتخزين السلع، فقد ارتبطت العديد من فنادق المدينة بنشاط التجارة الداخلية وتجارة القوافل، حيث كان يتم استقبال البضائع القادمة من مختلف المدن في الفنادق وهناك تتم المبادلات والتخزين، إذ كان بالفنادق حجرات الإقامة بالدور العلوي ووسائل التخزين والعمل بالدور الأرضي.فيشير السبتي إلى فندق غانم الذي يشتمل على ثلاث طبقات

وثمانين بيتا وتسع مصريات وهو قديم البناء من بناء المرابطين[15]، ويذكر حسن الوزان أن الفنادق التي كان يسكنها التجار من درجة سامية كانت قريبة من الجامع[16]، وإلى جانب هذا النوع من الفنادق توجد مجموعة أخرى اشتهرت بتجميع وتسويق سلعة محلية مثل الفحم والزيت والملح، وقد يوجد أكثر من تاجر بهذه الفنادق يشتركون في التجارة في سلعة من نوع واحد[17].

واستعمل الفندق كذلك كمستودع للسلع، فكانت الفنادق عبارة عن مخازن، يذكر السبتي أن أعظم الفنادق بناءا وأكثرها اتساعا ساحة الفندق الكبير بسبتة المعد لاختزان الزرع (القمح)، ويحتوي على اثنين وخمسين مخزنا ما بين هري وبيت، تسع تلك المخازن من قفزان الزرع الآلاف العديدة التي لا تبلغ الحصر، ومن ضخامته أن له بابين : باب إلى صحنه والآخر إلى الشوارع المحملة الدائرة بالطبقة الثانية لكون الأرض مرتفعة من تلك الجهة تدخل على البابين الجمال بأحمالها مع الإرتفاع والإتساع الكبير، فإذا أبصر الرائي ما يدخل منها على الباب الأعلى ودورانها في تلك الشوارع بأقنابها وغرائر الزرع المحملة عليها هاله ذلك وتعجب منه[18]، كما نهى يحي بن عمر البدويين إذا أتوا بالطعام ليبيعوه فلا يتركوه في الدور والفنادق وأن لا يبيعوه في الفنادق ولا في الدور وأن يخرجوه إلى أسواق المسلمين[19].

استعمال الفنادق في الصناعات الحرفية، لقد وجدت العديد من الفنادق التي خصصت لتجميع حرف وصناعات متشابهة، فكانت تحتوي على معامل أصحاب الحرف كالنجارين والقلانسيين إلى غير ذلك من الصناعات التي كانت تزاول بهذه الفنادق[20].

استعمال الفنادق كوكالات للتجارة الخارجية، حيث انتشرت في المغرب ابتدأ من القرن الثالث عشر الميلادي فنادق التجار المسيحيين، وهي أبنية خاصة للوكلاء التجاريين المسيحيين وقناصلهم، وارتبطت هذه الفنادق بنمو الحركة التجارية للمدن الإيطالية في موانئ الحوض الغربي للبحر المتوسط[21].

فبروز المغرب الأوسط بنشاطه التجاري في القرن الثاني عشر الميلادي كما سبق ذكره، اقتضى إقامة أمكنة لنزول المسافرين من التجار، فخصصت أبنية لذلك الغرض ومنه شاع استعمال مصطلح فندق للتعبير عن مقر إقامة التجار المسيحيين، على أنه لم نعثر على ما يفيد عن وضع هذه الفنادق قبل القرن الثالث عشر الميلادي، ومعظم الفنادق القائمة من هذا النوع يعود للعهد الموحدي والقليل منها قد يعود إلى العهد المرابطي. وبالمفهوم الذي عرفت عليه هذه الفنادق التي نتعرض لها في هذه المقالة فقد يكون هذا الاستعمال قد برز خلال هذه الفترة فقط وأن تلك الفنادق أحد نتائج التطور التجاري ونشاط حركة الموانئ التجارية، ولعل الفنادق التي وجدت قبل وتذكرها مصادر التاريخ الإسلامي في المغرب كانت مصطلحا مرادفا لما يعرف

في العمارة الإسلامية بالخان فكانت مؤسسة تجارية تزود النزلاء بالسكن وتخزين سلعهم وخدمات أخرى.

الفندق مكان لإيواء التجار المسيحيين

أقام التجار المسيحيون في المغرب في فنادق خاصة تخضع لقوانين صارمة، حتى يتسنى لهم إتمام أعمالهم على أكمل وجه في الموانئ ويرجع ذلك النوع من المباني إلى بدية العهد الموحدي، حيث انتشرت في المدن الساحلية، وذلك تسهيلا للتجار الوافدين إليها والعمل على راحتهم أثناء تواجدهم، وقد احتوت مدن المغرب الأوسط كمدينة بجاية وتلمسان على عدة فنادق. وحمل كل فندق اسم الجالية التي تقيم فيه ولا تزاحمها جالية أخرى فقد وجد في تلمسان فندقان خصصا لإقامة التجار الوافدين من جنوة والبندقية[22]، كما خصص فندق للميورقيين في مدينة بونة، وفندق للتجار المرسيليين في بجاية[23].

وكان مصطلح الفندق كان يشير إلى حي كبير أو مدينة صغيرة تقع إما بجوار المدينة المغربية أي في ربضها[24]، أو داخل المدينة وفي أهم مراكزها، أي حول المسجد أو بالقرب من دار الإشراف على عمالة الديوان[25].

وقد اهتم كلّ من أهل بيزة وفلورنسا وجنوة والبندقية والصقليين ومرسيليا وميورقة والأراغونيين والروسيين وكونط مونبليي الذين كانوا رعايا ملوك ميورقة وأراغون حتى سنة 1349م بإقامة مؤسسات تجارية بالمغرب، وكانت تونس والمهدية وطرابلس

وبجاية وتلمسان وسبتة ووهران من أهم المدن التي توجد بها فنادق المسيحيين وقد كان لبيزة وجنوة مراكز تجارية بكل من صفاقص وقابس وسلا منذ القرن الثاني عشر، وقد جاء في وثيقة لأراغون أن تجار جنوة كانت لهم وكالة دائمة وإعفاء خاص بجيجل[26].

ويقطن هذه الفنادق في الغالب الأعم التجار المسيحيون والقناصل، خاصة منهم ممثلي الشركات التجارية الأجنبية، التي تقوم بعملية التصدير والاستيراد والإشراف على التجارة وتنظيمها. ولعلها كانت تتمتع بحصانة تشبه في هذا الأمر البعثات الدبلوماسية والسفارات[27]، لذلك أصبح الفندق في المغرب يشغل مكانة هامة في العمران الاقتصادي.

ولا تشير المصادر التاريخية الإسلامية إلاّ نادرا إلى وضعية الفنادق ونزلائها في المغرب الإسلامي، في حين تعتبر الوثائق والاتفاقيات أكثر ما يفيد في تتبع تاريخ الفنادق ووصف وضعية التجار الأجانب وحياتهم اليومية في المدن الإسلامية[28]، وكان التجار المسيحيون يفضلون الإقامة قرب البحر[29]، فكان الفندق في المغرب المكان الأكثر أهمية بالنسبة لهم، لا يوجد بطبيعة الحال في كل مدن المغرب الأوسط، ولكن ما إن تظهر لدولة أوروبية الأهمية التجارية لمنطقة أو مدينة معينة في المغرب الإسلامي حتى تسعى عند السلطة للحصول على عقار مخصص لإيواء جاليتها من تجارها وعندما لا توجد مثل هذه المؤسسات يستخدم الفندق أو الخان

الإسلامي لذلك[30]، فقد كانت بجاية حلقة وصل تجاري مهمة لذلك أقام البيزيين بأعداد كبيرة فيها في القرن الثاني عشر[31]، وكانت هناك اتفاقيات تضمن لهم الامتيازات التي حصلوا عليها في شمال إفريقيا، مع أنه من الصعب تحديد تاريخ أول اتفاقية بين المغرب وبيزة إلاّ أنه أقدم تلك الاتفاقيات التي وصلتنا تعود لسنة 1230م، وقد جاء في أحد بنودها منح البيزيين حق اقامة فنادق وحمامات ومقابر وكنائس في كل مدن افريقية ومملكة بجاية[32]، ومع أن الجنويين كانوا يمتلكون مباني هامة في العديد من المدن حيث تشير اتفاقية 1230م إلى أن مخازن الجنويين إلى مخازن الجنويين في تونس كان أوسع من مخازن البيزيين غير أنها لا تتوزع في كل المدن التي تتاجر فيها جنوة لذلك كانوا يضطرون لكراء أمكنة لتخزين سلعهم في مخازن أجنبية، وفي اتفاقية سنة 1236م طورت فيها جنوة من امتيازاتها في المغرب حيث حصلت على حق بناء فنادق مفصولة عن فنادق غيرهم من الجاليات المسيحية في المدن التي كانت تتاجر فيها [33]. وكان للبندقية اتفاقيات مع المغرب منذ 1230م في نفس فترة اتفاقيات جنوة وبيزة ومرسيليا، ولكنها طورت امتيازات تجارها في تونس وبجاية إلى الحد الذي وصلته بيزة، فقد نصت اتفاقية في 1 أفريل 1251م مع محمد أبي عبد الله والذي يضمن لمدة 40 سنة حماية الأمير لتجارة البندقية البرية والبحرية، ويمنحهم الحق في إقامة فنادق لهم في كل المدن التي يتاجرون فيها، وفي 1252م منح أمير تونس لتجار فلورنسا امتيازات تجارية وحق إقامة كنيسة وفندق بتونس[34].

ولم يكن من الضروري إقامة فنادق في المدن الثانوية التي يتاجر بها المسيحيون فكان بالإمكان الاكتفاء بمحل متميز عن المتاجر المسيحية الأخرى حيث يودعون بضائعهم في آمان وكان ملك المغرب عام 1358م يضع تحت تصرف التجار البيزيين منزلا في حالة تعذر وجود فنادق في المدينة، وكان هذا الحق مخولا لكل المسيحيين اللذين منحهم السلطان امتيازات تجارية، ويذكر حسن الوزان أن صاحب قسنطينة أمر ببناء منازل ومخازن للجنويين اللذين كانوا يتجرون في ميناء سكيكدة[35]، كما كانت فنادق المسيحيين موجودة بحي واحد ومجاورة لبعضها البعض وقد حرصت المعاهدات على تفريق الفنادق لكي تستقل كل دولة بفندقها [36].

وعلى هذا الأساس أصبحت الفنادق مقرات سكنية مستمرة يستأجرها المقيمون لوقت طويل أو بصورة مؤقتة، مع ذكر أنه لا نجد مادة تاريخية تشير إلى إقامة التجار مع عائلاتهم في تلك الفنادق ويرجع ذلك أكيد إلى منعهم من اصطحاب واستقدام نساء من بنات جنسهم من طرف السلطات المغربية كما تعذر عليهم التزوج بنساء من أهل البلاد[37]، فالإشارات النادرة والواردة في المعاهدات حول وجود النساء لا تذكرهم كزوجات للتجار وهذا ما تشير إليه اتفاقية 1273م بخصوص قنصل القطاليين في بجاية ودخله المادي والذي يتضمن "الأجر ودخل الفندقين والحانة، أجر شقق ومعامل كلا من الصناع والنساء.."، وعلى الأغلب أن هؤلاء النسوة يعملن في الفندق[38]، كما أن بعض الوكلاء التجاريين كانوا يصحبون

أبناءهم الذين يتلقون المهنة ويخلفونهم في مناصبهم، مثلا البيزي ليونارد فيبوناتشي الذي صحب والده من مدينة بيزة إلى بجاية وضل هناك وقتا طويلا حيث أخذ هناك علوم الرياضيات[39].

لقد كانت الفنادق تدار وفق نظام دقيق، واختلفت ملكيتها في تونس سنة 1265م. فنجد الفنادق التي كانت تابعة للدولة والتي كانت السلطة الحاكمة تتدخل في بعض تنظيماتها، حيث أشارت معاهدة بين بيزة وسلطان حيث سمح هذا الأخير للبيزيين بإصلاح فنادقهم في بجاية وفي عنابة، كما سمحت لهم بتوسيع فندقهم في تونس على غرار فندق الجنويين[40]، كما أن بعض المعاهدات التي أبرمها حكام تلمسان مع الدول الأوروبية أشارت إلى أن إصلاح وتوسيع الفنادق يقع على عاتق دواوين البحر، مما يدل على أن ملكية بعضها يعود إلى الدولة الزيانية[41].

أما إذا كانت ملكا عقاريا للجالية المسيحية التي كانت تقيم بها، فهي التي تشرف على تسييرها وصيانتها وتوسيعها، وبناء الكنائس وترميمها، ففي سنة 1251م سمح أمير تونس للبنادقة بإقامة فنادق لهم في كل المدن التي يتاجرون فيها وضمن لهم حق ملكيتها وحرية تسييرها[42]، وفي سنة 1281م أعطى المجلس الأعلى للبندقية تعليماته لقنصلهم بتونس باستعمال جزء من حقوق كراء المتاجر والحمام العمومي وذلك لإصلاح الفندق[43]. وكان يتم تنظيم الفندق في صورة مدينة صغيرة على رأسها القنصل ثم مجلس

استشاري التجار والمتكون في أغلب الأحيان من 12 شخص تشبه في ذلك تنظيمات المدن التجارية الكبرى الأوروبية[44].

ولم تنص المعاهدات التي أمضاها الملوك المسيحيون مع الملوك المغاربة على إعطاء الحق لمواطنيهم لإقامة فندق غير متوفر على مقبرة وكنيسة، إذ توجد مقبرة خاصة بالجالية المسيحية قرب الفندق، وكنيسة يؤدون فيها شعائرهم وطقوسهم الدينية بحرية، لدرجة أن أصواتهم كانت تسمع من الخارج[45]، وكانت هذه الكنائس بسيطة في بنائها، وهي عبارة عن غرفة كبيرة، لا يسمح بارتفاعها وعلوها كثيرا[46]، وقد عرفت كنائس الجنويين والبيزيين باسم القديسة مريم العذراء Sainte marie، ولعل رجال الدين الذين يقومون بشؤون هذه الكنائس ويديرونها، كانوا يعينون من قبل أساقفة مدنهم الإيطالية[47]، ففي سنة 1272م طلب تجار بيزة ببجاية من أسقفهم رجوع الكاهن جافيروا الذي فرّ من المغرب بعد الحملة الصليبية التي قادها لويس التاسع على تونس[48]. وكان لكاهن بيزة لقب خوري (curi)، وقد كان خوري بجاية كخوري بيزة تابعا لكبير أساقفة بيزة ويؤدي له جزية سنوية وكانت إحدى متاجر الفندق بتونس تحت تصرف مقر الخوري الذي يخصصه لأموره الخاصة[49]، ولم تكن للجمهوريات الإيطالية في تلمسان كنائس أخرى خارج الفنادق.

كما كانت الكنائس موضع الاجتماع قاطني الفندق لما كان عليهم اتخاذ قرار جماعي كما كان الحال سنة 1298م لما اجتمع التجار والبحارة في كنيسة الفندق المارسيلي ببجاية لتعيين قنصلا لهم[50].

سور الفندق

يحيط بالفندق سور خارجي عالي سميك الجدران مبني من الحجر أو الآجر يقام بين فنادق مختلف الجنسيات ويفصله عن البناءات الأخرى، وله باب واحد منحدر وصلب يؤدي إلى ساحة مليئة بالأشجار تحيط بها أروقة فيها مداخل للمنازل والمحلات الخاصة بالتجار[51]، ويمثل هذا السور أو الجدار حدود للفندق بحيث تشير إلى ذلك بعض الاتفاقيات مثل الاتفاق الذي كان بين مملكة أراغون وتونس حيث طلبت من أن ترفع أسوار فندق الصقليين حتى لا يتمكن من الدخول إلاّ من البوابة الرئيسية[52]، كما مثّل حماية لهؤلاء التجار وسلعهم من سكان المدن، وفي هذا السياق أشار ابن عذارى إلى تجار جنوة الذين انتهبت أموالهم التي في فنادقهم في سبتة، ثم وقع الصلح وبموجبه عوّض أهل سبة الجنويين عما فقدوه[53]، وفي سنة 1293م في بجاية تعرض التجار المرسيليون للضرب لأنهم رفضوا تأدية الضرائب وتسليم السلع قبل أخذ ثمنها، كما شكلت الحانات المتواجدة في الفنادق مصدرا للصراع بين التجار والسلطات الإسلامية، حيث أنّ المسلمون يتسللون لشرب الخمر وكان أصحاب الحانات يبيعونهم رغم أن ذلك كان ممنوعا، ففي سنة 1273- 1274م طرد القنصل القطالوني في بجاية حيث اتهم

بالتسيير السيئ للقنصلية وبالسماح ببيع الخمر في مباني مخصصة لإقامة التجار[54].

وكان السور وسيلة للتفريق بين فنادق الطوائف المسيحية، ففي سنة 1234م أدت شدّة الصراع بين البيزيين والجنويين إلى طلبهم من السلطة في تونس من رفع السور من أجل التفريق بين الفندقين ، فرغم تجاور فنادق كل من بيزة وجنوة والبندقية ولكن لا يسمح للتجار من الانتقال من فنادقهم إلى الفنادق الأخرى ويفصل بينهم السور[55].

تتم حراسة الباب الرئيسي للفندق حراسة شديدة وكل مداخله مراقبة، من طرف بوابين يختارون عادة من سكان المدينة المشهود لهم بالأمانة والصدق ويعتبرون جزءا من شرطة المدينة، ويحق لهم أن يمنعوا الأشخاص غير المرغوب فيهم، سواء كانوا من أهل المدينة أم أجانب، من دخول الفندق ما لم يكن لهم ترخيص من القنصل، أو غير مصحوبين بأحد المترجمين أو موظف من موظفي الجمارك، وحتى رجال الشرطة المسلمين لم يكن يسمح لهم بالدخول إلى الفنادق إذا كانوا يريدون أحد التجار المقيمين فيها، وقد يتوجب عليهم الاتصال أولا ومباشرة بالقنصل الذي يشرف على التاجر ومعالجة الأمر معه[56].

التخطيط المعماري للفندق

لقد كانت الفنادق ذات تصميم معماري واحد تقريبا في مختلف المدن وعلى مرّ العصور، فهو عبارة عن مبنى مربع الشكل

كبير الحجم، يتألف الفندق من طابقين أو ثلاثة طوابق، يخصص فيه الدور الأرضي للمخازن والدكاكين والإسطبلات والحمامات، والأفران وقاعة للمداولة والأحكام ؛ تفتح على أفنية واسعة، وتحت أشجارها المياه الجارية، ويوجد بكل فندق فرن عمومي[57]. ولما كانت تلك الفنادق قد أقيمت خصيصا لراحة النزلاء الأجانب فقد أقيمت في بعض العمارات متاجر لبيع الخمر خاصة بالتجار المسيحيين، وقد كانت بلدية مرسيليا تفرض على مندوبها بسبتة ووهران وتونس وبجاية كراء متجر واحد لبيع الخمر للمسيحيين بفندق الدولة[58].

وتحيط بالفندق مساحات شاسعة داخلية تستعمل لتفريغ أو تحميل البضائع حتى يسهل على الموظف المكلف بالضرائب مراقبة حركة البضائع بعين المكان ودفع الرسومات المقررة عليها، أما الطابقان الأول والثاني، فقد خصصا لغرف نوم وراحة التجار[59].

وعليه احتوت الفنادق على مقر سكن القنصل وكنيسة ومقبرة وفرن ومكان كاتب العدل وفي غالب الأحيان يكون مجهز بحمام عمومي[60]، وإذا لم يتوفر الفندق على هذا المرفق، فإن الاتفاقيات كانت تنص على أن يوضع حمام المدينة العمومي يوما كل أسبوع في خدمة المسيحيين، وكان للتجار من البندقية في تلمسان، عكس الجاليات الأخرى، الحق في الذهاب إلى الحمامات العمومية بالمدينة كلما أرادوا ذلك تنفيذا للمعاهدة المبرمة مع الدولة الزيانية[61].

الفندق مكان لتبادل السلع

من الجدير بالذكر أن الفندق في المغرب عبارة عن بناء مخصص لإيواء التجار المسيحيين، تحفظ فيه بضائعهم وتخزن أو تباع بالجملة، فوظيفته في التخزين والبيع جعلته قبل كل شيء مكانا لتبادل السلع، وكان الفناء أين تكون فيه السلع معروضة موضعا للمحادثات والاتفاقيات حيث تتم فيه عملية البيع والشراء. وتلك المبادلات كانت تحدث بين التجار المقيمين بنفس الفندق، كان بالإمكان إيجاد تجار أجانب أو حتى مسلمين[62].

فلم تمنح الإتفاقيات والمعاهدات للأوروبيين حق التوغل بتجارتهم إلى جوف الصحراء، وإنما كانوا ينتظرون بفنادقهم قدوم التجار المسلمين واليهود المحملين بالبضائع التي تشتهر بها المدن الداخلية وبلاد السودان[63].

دور القنصل في تسيير الفندق

كان ممثل الجاليات المسيحية هو القنصل يقيم في الفندق المسئول عليه والذي يتولى تنظيمه، كان يتم تعيين القناصل من طرف التجار الذين يعينون من بينهم مسئول وممثل لهم أمام السلطات المحلية، ولكن بسرعة أخذت حكوماتهم مهمة تعيين القناصل أو ترسيمهم [64]، ولكن المرسيلين ولمدة طويلة من الزمن قد تركوا لمواطنيهم التجار الذين يتراوح عددهم من عشرين إلى عشرة على الأقل حق انتخاب قنصل من بينهم في الموانئ التي تعين فيها البلدية

قناصل وكانوا يلزمون الشخص المعين بهذه الطريقة بقبول تلك المهمة[65]، فهناك من كان يرفض كما هو الحال بالنسبة لتاجر في بجاية سنة 1298م[66].

أما قنصل قطالونية فإنه إن كان أحيانا يعين من طرف التجار فإنه على العموم يتم تعيينه من طرف بلدة برشلونة ـ مجلس المئة ـ في بجاية، وفي تلمسان يعينه الملك الكونت ـ ملك أرغون كونت برشلونة[67]، وكان قنصل البندقية يعين من طرف دوق البندقة وحده[68]، وقد يكون القنصل مراقبا من طرف سلطة أعلى مرتبة منه ففي تلمسان تفوق سلطة القائد الأعلى (قائد القوات القطالانوأراغونية) سلطة القنصل الذي له سلطة الفصل بين الرعايا والتجار القطلانيين، وهو بمثابة القاضي الأعلى للمسيحيين[69].

كانت مدة خدمة القناصل قصيرة تتراوح بين سنة وسنتين[70]. وكانوا جميعا ينتمون إلى طبقة التجار حيث أن مرسيليا قد منعت في حوالي القرن الثالث عشر اختيار القناصل على تجار الخمر والسماسرة، ومن ثم لا تدخل في مهام القنصل الإشراف على متجر الخمر، ففي سنة 1273م ـ1274 م طرد القنصل القطالوني في بجاية حيث اتهم بالتسيير السيئ للقنصلية وبالسماح ببيع الخمر في مباني مخصصة لإقامة التجار[71].

وفي بعض الأحيان يحدث خلاف بين القنصل وأتباعه، ففي سنة 1285 م في بجاية طلب من تجار جاليته تفريغ سفنهم المحملة

بالقمح وبالتوجه بها نحو قطالونيا التي تحتاج إلى تخزين هذه المادة تخوفا من هجوم الفرنسيين عليها، ولكن التجار خافوا على أرباحهم فأفرغوا حمولتهم، بل أكثر من ذلك توجهوا إلى حاكم بجاية واشتكوا من تصرفات القنصل، فقام هذا الأخير بإعتقاله[72].

كما قد تؤثر الخلافات والانقسامات بين التجار من نفس الجالية على القنصل ويتهم هذا الأخير بالميول لفئة على حساب فئة أخرى، وهو ما حدث لقنصل الميورقيين في بجاية في سنة 1330م الذي إتهم بكونه مجرما[73].

تعطي المعاهدات الحق للقنصل في مقابلة السلطان مرة في الشهر لمعالجة القضايا الخاصة بجاليته سواء التجارية أو القضائية في حالة الخلاف بين أي تاجر مسيحي ومسلم، فبموجب معاهدة 1265م بين بيزة وتونس يسمح للقنصل بمقابلة الوالي مرة في الشهر، كما يمكنه مقابلة والي المدينة التي يقيم بها مباشرة وفي كل الأوقات للنضر في انشغالات جاليته[74]، أو مرة في الأسبوع في حالات نادرة[75]. وإذا كان القنصل العام يوجد في مدينة ما، فإن نوابه كانوا يمثلونه في مدن أخرى ويشرفون على فنادق لهم[76].

ويسمح للقنصل باصطحاب أربعة أو ثلاثة خدم وحصانين، وعلاوة على ذلك كان القناصل يتصرفون في عدد كبير من الأعوان المكلفين بوظائف ثانوية مثل الوكلاء ومستخدمي الفنادق والكتبة

والعدول، وكان القنصل يقتطع جزءا من دخل الفندق الذي يشمل مبلغ كراء غرف الفندق والمخازن كراتبا له[77].

فقد كان للقناصلة سلطة الفصل في كل النزاعات المدنية والجنائية التي تحدث بين مواطنيهم وكان يطبق عليهم القوانيين والأعراف الجارية في بلادهم وذلك في القضايا التي لا يوجد بها أي طرف آخر أجنبي[78].

على العموم تمثلت الوظائف الأساسية للقنصل في تسيير شؤون الفندق وإدارته، وفي القضاء بين الجاليات المسيحية والدفاع عن مصالحها سواء تجاه السلطات المحلية أو الأجانب.

وفي الأخير يتضح من خلال كل ما ذكرناه، أن هذه الفنادق في المغرب كانت تمثل أحياء تجارية لمجتمعات مسيحية صغيرة تعبر عن هويتها السياسية وتمارس حريتها الدينية في ضل حماية السلطة الإسلامية، ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي للموانئ المغربية الإسلامية عن طريق احتوائها لتجارة تلك الموانئ.

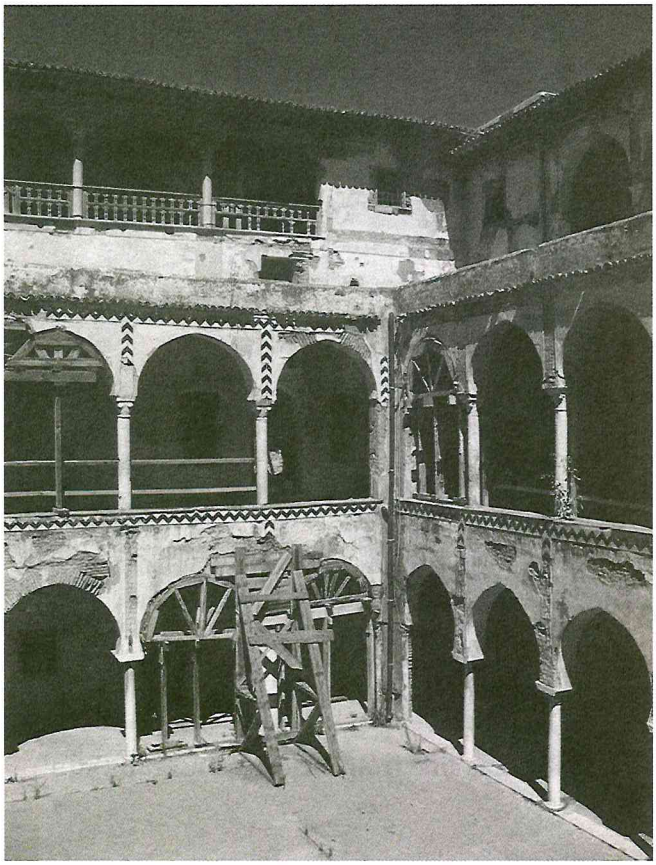

لوحة01 بناية فندق قديم بالجزائر

لوحة 02 بناية فندق قديم بالرباط.

الصور مأخوذة من الموقع الإلكتروني

www.2.ac-lille.fr/arabe/caravanserails.htm

الهوامش :

(1) ـ أنظر ما ذكره الرحالة والجغرافيين المسلمين في وصف موانئ المغرب الأوسط، ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1992، ص 76-79، أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، مكتبة المثنى، بغداد، ص81-86، أبي عبد الله الإدريسي، القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس، مقتبس من كتاب نزهة المشتاق في إختراق الآفاق، تحقيق وتقديم وتعليق اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 153، 161، 169، 171-175.

(2) ـ Mas -LATRIE(Louis de), Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au moyen age, paris,1866 , p.22

أنظر كذلك، عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطابع فضالة -المحمدية، 1987، المجلد الخامس، ص 219-220.

(3) ـMas –LATRIE , Op.cit. p. 106 .

(4) ـ- Ibid. p. 28

(5)ـ أنظر علاوة عمارة، دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص144.

(6)ـ عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين1و2 من القرن 14م، دراسة وثائق ورسائل ومعاهدات وتعاليق وتحاليل، طبعة 1، الجمهورية التونسية، 2002، ص48.

(7) ـMas –LATRIE , Op.cit. p.89-90.

(8) -Cyril glasse , Dictionnaire Encyclopedique de L islam , traduction Yve Thoraval, preface de Jacques Berque , article ; Funduq , Caravanserail , p. 132 , 75.

(9) ـ- Ibid. p.132

(10)- القاضي النعمان، كتاب افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الشركة الوطنية للتوزيع تونس، 1986، ص 71، 50-52.

(11)- إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1996، ص196.ويشير البكري إلى عدد كبير من الفنادق المنتشرة في مختلف أنحاء المغرب، ص 35، 36، 40، 56، 72، 75، 79.

(12)- الحسن ابن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، طبعة 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983، ص 231-232.

(13)- محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الأخبار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، طبعة 2، الرباط، 1983، ص38.

(14)- ابن أبي زرع الفاسي، روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، 1972، ص46-48.

(15)- ابن القاسم الأنصاري، نفس المصدر، ص 39، والمصرية يقصد بها الشقة.

(16)- الحسن الوزان، نفس المصدر، ج1، ص 233.

(17)- مثل فندق الزيت، فندق الفحم، فندق الملح أو فندق الخضر، حيث حملت هذه الأسماء بإعتبارها الفنادق التي إختصت بتجميع وتسويق هذه الأنواع من السلع. أنظر برا275. وكان يوجد في بجاية وتونس فندق الخمر، وإختص بتجميع وبيع الخمر بموافقة ومراقبة السلطان، أنظر

Mas -LATRIE, Traités de paix ,p213.

(18)- ابن القاسم الأنصاري، نفس المصدر، ص 38-39.

(19)- يحي بن عمر الأندلسي، كتاب أحكام السوق، تحقيق محمود علي مكي، الطبعة1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004، ص78.

(20)- أنظر جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 81.

(21)- وسنتطرق لدراسة هذا النوع من الفنادق بالذات من خلال هذه المقالة

(22)- حسن الوزان، نفس المصدر، ج 2، ص 20.

(23)- Mas -LATRIE, Traités de paix ,p 176. p 97 (documents)

فكل مدينة ساحلية تربطها علاقات تجارية مع المدن الأوربية تتوفر على فندق خاص بجاليتها، قد لا نجد ذكر لاسمه في المصادر الإسلامية أو في الوثائق التي تكتفي بذكر نشاط التجار ووضع القنصل.

(24)- القادري بوتشيش، تاريخ الغرب الإسلامي، طبعة 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص95.

(25)- أنظر ابن القاسم الأنصاري، نفس المصدر، ص 41، أنظر كذالك

Charles-Emmanuel Dufourcq, La vie quotidienne dans les ports méditerranéens au moyen âge ,Paris,1975, p116

(26)- Mas -LATRIE, Traités de paix ,p 92

و أنظر كذلك عبد الهادي التازي، نفس المرجع، م 5، ص233.

(27) -Charles, E. DUFOURCQ, L'Espagne catalane et le Maghreb aux XIIIè et XIVè siècles, Paris, 1968, p. 52

(28)- وقد استفدت في هذه الدراسة من وثائق Mas -LATRIE, Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au moyen âge.

(29)- برانشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، ج 1، ص 464.

(30) - Dominique Valérian , « Les marchands latins dans les ports musulmans méditerranéens : une minorité confinée dans des espaces communautaires ? », Identités confessionnelles et espace urbain en terre d'islam, éd. Méropi Anastassiadou-Dumont, REMMM, 107-110, 2005, p. 439

(31) - Mas Latrie (Louis de),Aperçu des relations commerciales de l'Italie septentrionale avec l'Algérie au moyen âge. Extrait du tableau de la situation des établissements Français en Algérie, 1843-1844. Imprimerie royale, Paris, 1845, p 8-9.

(32)-Ibid. p 10.

(33) -Ibid. p 13.

(34)- Ibid. p 14-15.

(35)-Mas -LATRIE, Traités de paix ,p 92.

أنظر كذلك عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص 234، حسن الوزان، نفس المصدر، ج 2، ص55.

(36)- عبد الهادي التازي، نفس المصدر، ص 232.

(37)- برانشفيك، المرجع السابق، ج1 ، ص 463 - 464.

(38) -Dufourcq,Op.cit.p120.

ويذكر دومنيك أن النساء الموجودات في الفندق واللائي تشير إليهن المعاهدات هنّ جواري أمهات أولاد بقوا مع أسيادهم، ونجد ابن عبدون ينهى في كتاب نساء دور الخراج عن كشف رؤوسهن خارج الفندق، كما نهى عن أن يكون متقبل فنادق التجار والغرباء امرأة، وفيه إشارة إلى وجود نساء يعملن في الفنادق بالمغرب والأندلس.

أنظر Dominique Valérian , Op.cit. 440

و ابن عبدون التيجيبي، رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق فاطمة الإدريسي، طبعة 1، دار ابن حزم، لبنان، 2009، ص110، 113.

(39).. Mas -LATRIE, Traités de paix, p 130-131 , Dominique Valérian , Op.cit.p440

(40)16 .- p,Mas Latrie, Aperçu des relations commerciales

(41)- سامي سلطان، "الجاليات الإيطالية في الدولة الزيانية"، مجلة سيرتا، عدد 10، أفريل 1988، ص91.

(42) -Mas Latrie, Aperçu des relations commerciales ,p14.

أنظركذلك، سامي سلطان، نفسه.

(43)- التازي، نفس المرجع، ج5، ص 233.

(44) .. 2Dominique Valérian , Op.cit. 44

(45)- Mas LATRIE, Traités de paix, p90. Attallah Dhina : Les états de l'occident musulman aux XIIIè et XIVè siècles, Alger : OPU/ENAL, 1984, p.380.

(46)- محمد بن أحمد بن قاسم العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق : علي الشنوفي، مجلة المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية بدمشق، عدد19، 1967، ص173

(47) ..90 Mas –LATRIE, Traités de paix, p

(48) -Ibid. p47-48.

(49) .- Ibid.p.90-91 Dominique Valérian , Op.cit.p442.

(50) .- Dominique Valérian , Op.cit. 442

(51)- عبد الهادي التازي، نفس المصدر، ص 231.

(52) .. Dominique Valérian , Op.cit. 440-441

(53)- ابن عذارى أبو العباس، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تطوان 1960، ج3، ص 346، 347.

(54) .. Dufourcq, Op.cit.p119 -120

(55) -Dominique Valérian , Op.cit. 441.

(56) -Mas –LATRIE, Op.cit, p. 91.

(57) -Ibid. p.89-90.

أنظر اللوحة رقم 01 و02

(58)- وتمكنهم كذلك من كراء متجر لخياط، وآخر لإسكافي ومتجران لصانعي الجلود، وتوصيهم بتخصيص متجرين : واحد لهم وآخر لكاتب. وينص القانون على أن توضع رهن إشارة التجار الموازين والمكاييل المصدّقة من طرف السلطات المعنية بالبلدية، ويمنع هذا القانون تربية الخنازير كما يمنع إقامة العاهرات بالفندق، أنظر :

Mas -LATRIE, Op.cit. p. 89-90.

(59) -Dominique Valérian , Op.cit. 442 .
Mas -LATRIE, Traités de paix, p185.

(60)- القادري بوتشيش، تاريخ الغرب الإسلامي، ص 95.

(61) ..p 105 Mas –LATRIE, Traités de paix.

(62)- Ibid.p.194. . أنظر كذلك،

Dominique Valérian , Op.cit. 442-443

(63) -Mas -LATRIE, Op.cit., p.183-184.

(64) -Dufourcq, Op. cit.p117.

(65) -Mas –LATRIE, Traités de paix, p. 88.

(66)- برا نشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، ج1 ، ص 465.

(67) -Dufourcq, Op.cit.121.

(68)- وفق معاهدة 1251م بين سلطان تونس والبندقية، أنظر

Mas Latrie, Aperçu des relations commerciales ,p14.

(69) -Dufourcq, Op.cit.118

أنظر كذلك، عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص 54.55.

(70)- عبد الهادي التازي، نفس المرجع، ج5، ص230.

(71) -Dufourcq, Op.cit.p 119-120.

(72) -Ibid. p.118-119.

(73) -Ibid.

(74) -Mas –LATRIE, Traités de paix, p.87.
Mas Latrie, Aperçu des relations commerciales p11.

(75)- برانشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، ج1 ، ص467.

(76)- نفس المرجع، ج1 ، ص469.

(77)- نفسه.

(78)- المرجع السابق، ج1 ، ص 467.